Al-Farouk journal of sciences
Volume (1), Issue (1) (March, 2025)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (1) العدد 1 مارس 2025
ردمد: 3135-2359

كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية
(دراسة بحثية في المصـــرف الإســـلامي اللـيبي/فرع الســـراج)

د. سالم سليم الدوفاني كلية العلوم الإدارية والمالية / طرابلس
ا.اسماء عبد الفتاح محمد باحث في العلوم الإدارية والمالية / طرابلس
Mmfhsh1973@gmail.com

Investment Efficiency in Islamic Banks and its Impact on Economic Development
(A Research Study of the Libyan Islamic Bank/Al-Sarraj Branch)

Dr. Salem Salim Al-Dufani, Faculty of Administrative and Financial Sciences, Tripoli
Ms. Asma Abdel Fattah Mohamed, Researcher in Administrative and Financial Sciences, Tripoli

تاريخ الاستلام: 2025/1/29 تاريخ المراجعة 2/20/ 2025 تاريخ القبول:2025/2/28- تاريخ النشر:10/3/ 2025

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية وبيان دورها في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال إبراز مساهمة هذه المصارف في توجيه الموارد المالية نحو تمويل المشاريع الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستدامة, وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير كفاءة الاستثمار داخل المصارف الإسلامية على مؤشرات التنمية الاقتصادية، وانعكاس ذلك على كفاءة تمويل المشاريع وتحسين تخصيص الموارد المالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى بيان الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في دعم الأنشطة الاقتصادية, واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري والمفاهيم المرتبطة بكفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهميتها الاقتصادية، إلى جانب المنهج التحليلي لتحليل البيانات الكمية المتعلقة بموضوع الدراسة, وتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث جرى توزيع عدد (25) استبياناً على عينة من العاملين في أحد المصارف الإسلامية، واستُرجع منها (22) استبياناً صالحة للتحليل الإحصائي، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية مثل المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية، بهدف دراسة متغيرات البحث وقياس العلاقة بينها.

الكلمات المفتاحية: **كفاءة – الاستثمار – المصارف الإسلامية – التنمية الاقتصادية.**

1.1 المقدمة (Introduction):

تعدّ المصارف الإسلامية أحد أهم الركائز المالية التي تسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تبنيها لأساليب استثمارية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، بعيداً عن الفوائد الربوية وآثارها السلبية.

إذ تعتمد هذه المصارف على صيغ تمويلية واستثمارية تحقق المشاركة في الربح والخسارة، وتُوجّه رؤوس الأموال نحو الأنشطة الإنتاجية التي تولّد قيمة مضافة للاقتصاد.

وتبرز أهمية كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية باعتبارها معياراً حقيقياً لمدى قدرتها على استثمار الموارد المالية المتاحة بشكل فعال، وتحقيق أعلى عائد ممكن مع مراعاة الضوابط الشرعية والمخاطر المالية.

فكلما ارتفع مستوى الكفاءة الاستثمارية، زادت قدرة المصارف الإسلامية على الإسهام في التنمية الاقتصادية، من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم فرص العمل، وتحريك عجلة الإنتاج داخل المجتمع.

ولقد أكد القرآن الكريم على ضرورة توظيف الأموال في ما ينفع الناس ويحقق عمارة الأرض، **قال تعالى:(هُوَ أَنشَأَكُم مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) .(سورة هود, الآية 61)**

1.2 مشكلة الدراسة(Problem Statement):

تُعد كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية من العوامل المهمة في توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الإنتاجية، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية ومع تزايد دور هذه المصارف في النظام المالي، يبرز التساؤل حول مدى فاعلية كفاءة استثماراتها في الإسهام في تعديل مسار التنمية الاقتصادية, **تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي :**

هل تسهم كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية بشكل فعّال في تعزيز التنمية الاقتصادية؟

1.3 أهداف الدراسة(Objectives of the Study):

1. توضيح مفهوم كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية.
2. إبراز العلاقة بين كفاءة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.
3. التعرف على مدى مساهمة الأدوات الاستثمارية الإسلامية في تحقيق التنمية.
4. تقديم توصيات عملية لتحسين كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية.

1.4 أهمية الدراسة(Significance of the Study):

بالنسبة للمجتمع:

توضح الدراسة دور المصارف الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع المنتجة، مما يسهم في خلق فرص عمل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية.

بالنسبة للباحث:

تساعد الباحثة على تعميق فهمها لمفهوم كفاءة الاستثمار وآثاره الاقتصادية، وتنمّي مهاراتها في التحليل والبحث العلمي وربط الجانب النظري بالواقع العملي.

بالنسبة للعلم:

تُسهم الدراسة في إثراء المعرفة في مجال التمويل الإسلامي، وسد الفجوة البحثية حول العلاقة بين كفاءة الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وتمهّد لدراسات مستقبلية أوسع.

1.5 فرضيات الدراسة(Hypothesis):

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية.

1.6 متغيرات الدراسة(Study Variables):

• **المتغير المستقل:** كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية , يُقاس من خلال: جودة القرارات الاستثمارية، تنوع أدوات الاستثمار، إدارة المخاطر، معدل العائد.

• **المتغير التابع:** التنمية الاقتصادية تقاس من خلال: الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التوظيف، تحسين مستوى المعيشة، التنمية المستدامة.

1.7 منهجية البحث(Methodology):

• استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم والعلاقات النظرية للدراسة.

• الاعتماد على المنهج التطبيقي .

1.8 حدود الدراسة (Limitations of the Study):

الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة في دراسة موضوع كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية .

الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على المصرف الإسلامي الليبي فرع السراج .

الحدود الزمنية : تم اجراء الجزء الميداني لهذه الدراسة في الفصل الدراسي خريف 2025.

1.9 المجتمع وعينة الدراسة(Population and Sample):

مجتمع الدراسة: يتمثل في المصرف الإسلامي الليبي.

عينة الدراسة: تمثلت في جميع موظفي المصرف الإسلامي الليبي/ فرع السراج وعددهم 25 موظف وذلك باستخدام أسلوب المسح الشامل.

1.10 التعريفات الإجرائية (Operational Definitions):

1) **المصارف الإسلامية** : هي مؤسسات مالية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعتمد في معاملاتها على صيغ مشروعة كالمرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة، دون استخدام الفوائد الربوية. وفي هذه الدراسة يُقصد بالمصارف الإسلامية الجهات التي توفر خدمات استثمارية وتمويلية تعتمد على المشاركة في المخاطر والعوائد، وتلتزم بالضوابط الشرعية في إدارة أموال العملاء **(البنك الإسلامي للتنمية,2015).**
2) **كفاءة الإستثمار:** هي قدرة المصرف على توظيف الموارد المالية المتاحة في مشاريع منتجة تحقق عائدًا مناسبًا مع مستوى مقبول من المخاطر. وفي هذه الدراسة تُقاس كفاءة الاستثمار من خلال: القدرة على اختيار المشروعات المناسبة، إدارة المخاطر، تنويع الأدوات الاستثمارية، تحقيق عوائد مستقرة، ورفع الأداء المالي للمصرف **(البنك الدولي,2019).**
3) **التنمية بشكل عام:** هي مجموعة الخطوات المنظمة والمتسلسلة التي تعتمدها الدولة أو المؤسسات بهدف إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية مستدامة، مثل تحسين الإنتاج، رفع كفاءة الموارد، تطوير البنية التحتية، ودعم القطاعات الحيوية للوصول إلى مستوى أفضل من النمو الشامل.

1.11 الدراسات السابقة(Previous Studies):

1- فوزية أحمد عبد الحميد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- **العنوان:** العلاقة بين المصارف الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية مع التطبيق على الحالة المصرية: قيادة العرض أم تبعية الطلب (2021)

- **هدف الدراسة:** تهدف إلى تفسير دور المصارف الإسلامية في تمويل النمو الاقتصادي في مصر (قصير الأجل وطويل الأجل)، باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من حيث التمويل الاقتصادي والنمو.
- **أهم النتائج والتوصيات:**
- توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية وتمويل النمو الاقتصادي في مصر، وأن العلاقة ذات اتجاهين (تمويل المصارف النمو الاقتصادي).
- (أي: المصارف تؤثر على التنمية، والتنمية تؤثر على نشاطها)
- أوصت بضرورة تعزيز دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال سياسات تشجع التمويل الإسلامي وتنوع صيغ التمويل.

2_ إيمان إبراهيم محمد سيد أحمد – جامعة النيلين، السودان.

- **العنوان:** دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في السودان (دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة من 2010م-2018م) (2021)
- **هدف الدراسة:** تهدف إلى معرفة واقع المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، تحديداً من خلال دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة من 2010-2018م.
- **أهم النتائج والتوصيات:**
  - نجحت المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات وإعادة استخدامها في التمويل.
  - لكنها لم تتمكن من تمويل استثمارات طويلة الأجل بالشكل الكافي بسبب:

مفهوم المصارف الإسلامية (Islamic Banking):

سنتطرق الى مفهوم المصارف الإسلامية

1. المصرف الإسلامي: هو مؤسسة وساطة مالية ذات منهج ورسالة تتعدى كم التمويل إلى نوع التمويل ومجالاته وأهدافه، وتسعى إلى توظيف المال بأسلوب المشاركة في الربح نوع التمويل ومجالاته وأهدافه، وتسعى إلى توظيف المال بأسلوب المشاركة في الربح والخسارة في إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية" بالشكل الذي يحقق العدالة في التوزيع ويخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**(صالح عبد الله كامل,2004).**

ويعرف المصرف الإسلامي : «هو مؤسسة مالية تستهدف التنمية الاقتصادية مع الالتزام بالضوابط الشرعية»**(محمد البنا _محمد يوسف,2005,صفحة33).**

وعرفت على انها منظمة إسلامية تعمل في مجال الاعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنمية وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال أيضا هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الداخلي التزاما بممارسة الأعمال المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل و الاستثمار .

«المصرف الإسلامي هو وسيط مالي يعمل على تجميع الأموال وتوظيفها دون التعامل بالفائدة»**(محمد عبد الحليم عمر,1998,صفحة 14).**

1.1.3 أهداف المصارف الإسلامية (Objectives):

وفي تحقيق رسالة المصارف الإسلامية فإن هنالك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة وهي **(صادق عبد الخالق,2009,صفحة18_19)**.

1_ جدب الودائع وتنميتها : ترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وافراده وتعد الودائع مصدر رئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي .

2_ استثمار الأموال : يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصرف الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين.

3_ تحقيق الأرباح : وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين يضاف إلى زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين .

4_ تقديم الخدمات المصرفية : يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين وقدرته على جدب العديد منهم وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية نجاحا للمصارف الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها.

5

1.1.5 مصادر الأموال لدى المصارف الإسلامية (Sources of Funds)

(الغريب ناصر,2001,ص67_88) / (عبد الحميد ص116):

أولا: حسابات رأس المال (حقوق المُلكية) : وهي تشتمل على رأس المال المدفوع و الاحتياطيات المُختلفة والأرباح غير الموزعة، ولا يختلف هذا المصدر من حيث أهميته والغاية منه عما هو فالمصارف التقليدية.

ثانياً: حسابات الودائع وحسابات الاستثمار: تُعتبر حسابات الودائع والحسابات الاستثمارية المصدر الأساسي للأموال في المصارف الإسلامية، وعلى خلاف العلاقة القائمة بين المودعين والمصارف لتقليدية والمُتمثلة بعلاقة الدائن بالمدين، فإن العلاقة بين المودعين والمصارف الإسلامية تختلف باختلاف نوع الأوعية الادخارية، حيث إن لكل نوع من الحسابات الادخارية شروطاً وخصائصَ مُحددة ،تختلف عن الأنواع الأخرى من الحسابات، وبشكل عام فإن أساس العلاقة بين المودعين والمصارف الإسلامية تقوم على أسس عقد المُضاربة.

ثالثاً: حسابات تكافلية: في بعض المصارف الإسلامية الحديثة، توجد هذه الحسابات كجزء من موارد المصرف أو كآلية دعم اجتماعي تعتبر حسابات مخصصة لأغراض اجتماعية أو تأمينية وتشمل حسابات الموارد التكافلية، الأموال التي يتم إيداعها في المصرف الإسلامي الخدمة التنمية الاجتماعية، وتحقيق التكافل بين القادرين من أفراد المجتمع وغير القادرين

1.1.6 اساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية (Uses of Funds):

تمثل أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية العنصر الجوهري الذي يعكس فلسفة تلك المصارف ورسالتها المتميزة عن غيرها من المصارف الأخرى، وتبدو نقاط التميز جلية من خلال تعدد أبعاد صور وأساليب توظيف الأموال باستخدام صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية التي تمثل منظومة مبتكرة وإضافة حقيقية في مجال الأعمال المصرفية والاستثمارات الحديثة.

فبالإضافة إلى التوظيفات المحددة لإدارة الأموال للحفاظ على قدر من السيولة يمنح إدارة المصرف المرونة في توجيه الأموال المتاحة للتوظيف، يعتبر النشاط الاستثماري المحور الأساسي الذي ترتكز عليه سياسات التمويل في المصرف الإسلامي.

وفيما يلي توضيح لأهم استخدامات الأموال في المصرف الإسلامي مع الأخذ في الاعتبار تجاوز المؤلف لإعادة توضيح بعض المفاهيم التي سبق بيانها عند الحديث عن المصرف التقليدي:

أولاً: إدارة متطلبات السيولة بالمصرف

لا تختلف أهمية إدارة متطلبات السيولة في المصرف الإسلامي عنها في المصرف التقليدي بشكل كبير، وإن كانت تزداد أهميتها لدى المصرف التقليدي بحكم طبيعة توظيفاته، فتوظيف جزء من الأموال المتاحة لدى المصرف الإسلامي في شكل نقود سائلة أمر بالغ الأهمية، حيث يشير وجود حجم مثالي من الأرصدة السائلة إلى قدرة المصرف على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع، وسداد المستحقات الدورية وغير الدورية على المصرف.

لذلك تتم إدارة متطلبات السيولة كما يلي:

1- الاحتفاظ بأرصدة نقدية

يتطلب مستوى السيولة التي يحتفظ بها المصرف إلى قياس وضبط باستمرار، وبالنظر إلى ميزانية المصرف الإسلامي نجد أن أصوله تشتمل على: (النقدية الحاضرة، والأرصدة النقدية

لدى المصرف المركزي والارصدة المودعة لدى المصارف الأخرى والتي تمثل ودائع لا يتقاضى عنها المصرف اية فوائد – والودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية الأخرى، إضافة إلى الأسهم، ومستحقات لدى العملاء تمثل حصيلة المرابحات الآجلة، والإيجارات وغيرها، سواء منها ما هو بضمان مصارف او بضمانات اخرى، أو بدون ضمانات، ثم أصول

في استثمارات بالمشاركة في الربح والخسارة.

وإذا قارنا قياس مستوى السيولة المطلوب الاحتفاظ بها بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، للاحظنا انخفاض المستوى المطلوب للسيولة بالمصرف الإسلامي، لماذا وذلك راجع إلى طبيعة توظيفات المصرف الإسلامي التي تعتمد على ودائع الاستثمار العام التي تمثل النقل الأكبر في موارد المصرف الإسلامي والمبنية على أساس المشاركة في الربع والخسارة، مما يعني انخفاض مخاطر السحوبات المفاجئة من الودائع مقارنة بما يواجه المصرف التقليدي الذي يزيد فيه حجم الودائع تحت الطلب على الودائع الثابتة بشكل كبير ولهذا ينبغي أن تكون ودائع المصرف الإسلامي لدى المصرف المركزي والمصارف

إدارة المصرف تعمد إلى تحويل جزء من أصول المصرف إلى عناصر قابلة للتسييل عن طريق إصدار شهادات قابلة للتداول لمقابلة متطلبات السيولة.**(عبد الحميد,2004,ص142)**

2- تكوين أصول شبه نقدية

تقوم إدارة المصرف بتوجيه جزء من أرصدة المصرف النقدية إلى أصول يسهل التصرف فيها وتحويلها إلى نقدية بدون خسائر، كالأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة أشهر، وكذلك الشهادات القابلة للتداول التي يصدرها المصرف الإسلامي، والأوراق الحكومية وغيرها مما يقبله المصرف المركزي ولا ترتبط بفوائد.**(عبد الحميد,2004,ص143)**

ثانياً. توظيف الأموال في الاستثمارات

تزخر مصادر الفقه الإسلامي بأنواع عديدة من صيغ العقود المتصلة بالمعاملات المالية، والتي اعتمدت عليها المصارف الإسلامية في إيجاد صيغ التوظيف البديلة لأدوات التمويل
والاستثمار التقليدية.
وقبل أن نشرع في توضيح أوجه الاستثمار في المصارف الإسلامية، نورد فيما يلي تعريفاً لأهم العقود وأدوات الاستثمار المالية في الشريعة الإسلامية، والتي يمكن للمصارف الإسلامية توظيف الأموال من خلالها، وهي تصنف إلى ثلاثة أنواع رئيسية وكما يلي:
عقود المعاوضات – عقود المشاركات – عقود التبرعات

1.2.2 الإستثمار في المصارف الإسلامية (Investment in Islamic Banks):

مفهوم الاستثمار الإسلامي: يتجلى هذا المفهوم من خلال الآتي:

1- في اللغة: مأخوذ من الثمر و هو حمل الشجر، وأثمر الشجر خرج ثمره، والمثمر الذي فيه ثمر، و الثمر أنواع المال، و جمع الثمر ثمار، و الثمر المال المثمر، وثمر ماله بمعنى نماه، يقال: ثمر الله مالك أي كثره، ويقال ثمر الشيء إذا تولد منه شيء آخر، و على هذا فإن الاستثمار هو طلب الحصول على الثمرة. **(قيصر عبد الكريم,2006,ص16)**

2- في الفقه: لا بد من أن ينطلق معنى الاستثمار من مقصد حفظ المال في الشريعة الإسلامية، و حفظ المال من ناحيتين، من ناحية العدم بعدم التأثير عليه سلبا بالإتلاف و الضياع و الإهلاك و نحو ذلك، مما يعني ضرورة بقائه، و من ناحية الوجوب بتنميته وزيادته أي تثميره من خلال استثماره، و في وجوب استثمار المال عن انس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم " إن قامت على احد منكم القيامة و في يده فسيلة فليغرسها .
(عبد الحميد,2001)

1.2.3 أهداف الاستثمار الإسلامي (قيصر عبد الكريم, مرجع سبق ذكره,ص67):

إن الاستثمار الإسلامي لا يستهدف المادة و تعظيمها بل ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق هدف اسمي و هو مصلحة المجتمع المسلم، و لذلك فان الاستثمار الإسلامي يستهدف أساسا التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية وفق سلم الأولويات و ضمن دائرة الضروريات أي حفظ الدين، النفس، العقل، النسل فالمال، ثم الحاجيات فالتحسينات وصولا لأكبر قدر ممكن من مقاصد الشريعة.
حيث يأتي على صعيد الضروريات حفظ الدين في المقدمة، الذي يوليه الاستثمار الإسلامي
اهتماما من خلال دعم أركان الإسلام والدعوة و الجهاد في سبيل الله، **قال تعالى: " واعدوا لهم ما استطعتم من قوة " (التوبة، الآية 100),** ثم يأتي حفظ النفس حيث يتم توجيه الاستثمار الإسلامي نحو المشروعات التي لها دور في صيانة النفس من كل سوء أو مكروه، ليليه حفظ العقل أين يقتضي عدم الاستثمار فيما هو محرم من مسكرات و مخدرات و العمل على تطوير وسائل تنمية الفكر الإنساني الذي يرسم سلوك الإنسان و تصرفاته و يخدم هذا العقل الذي ميز به الله تعالى بني الإنسان عن غيرهم من المخلوقات، ثم يتم توجيه الاستثمار الإسلامي في مجال حفظ النسل نحو تنشيط و دعم مشاريع الزواج للشباب و بناء الدور السكنية و تشجيع الإنجاب المنظم و...., و فيما يتعلق بحفظ المال فللاستثمار في الإسلام دور فاعل و مؤثر في الحفاظ على

أموال المسلمين و العمل على تنميتها و تكثيرها لا سيما عندما تقام المشاريع التنموية على صعيد الأفراد و الجماعات و المؤسسات و لشركات و المصارف الإسلامية.

أما بالنسبة للحاجات فان الاستثمار مطلب شرعي يعمل على إشباع الحاجات المادية كتوفير وسائل النقل و الخدمات وغيرها، و عن التحسينات فلا بد من توجيه الاستثمار نحو القضايا الجمالية و الكمالية لسد الفجوات والنقائص التي قد توجد لدى المستهلك أو المشتري مع الأخذ بعين الاعتبار عدم المبالغة و المغالاة في السلع الكمالية، كون ذلك شرط أساسي في الاستثمار حتى لا يدخل في دائرة الإسراف و التبذير **فالله تعالى يقول " و الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقدروا وكان بين ذلك قواما " ويقول أيضا " يا بني ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا و لا تسرفوا انه لا يحب المسرفين ".**

1.2.6 مقاصد الاستثمار الإسلامي:

قد استخلص الاقتصاديون عدداً من الأهداف والمقاصد التي يرمي لتشريع الإسلامي إلى تحقيقها من وراء حثه على الاستثمار، تتمثل أهمها في:

الحفاظ على المال وتنميته، باعتبار أن أساس تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات إنما يرتكز على كيفية محافظة هذه الأخيرة على ثرواتها وكيفية تنميتها وهي حقيقة عني الشارع الحكيم بتحقيقها من خلال حثه على الاستثمار وبيان التدابير التي تجعله يحقق هذا المقصد.**(عبد الله,2019).**

الأصل في المال التداول، أي أن يكون المال متداولا بين الناس جميعا و متحركا في شكل استهلاك و استثمار، لذا جاء عموم النهي عن الاكتناز في **قوله تعالى : " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونهَا فِي سَبيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" (سورة التوبة،ايه34)** وبينما تشير بعض الأحاديث النبوية إلى أن المال الذي أديت زكاته ليس بكتر، فالمعنى العام للآية يدل على النهي عن عدم الإنفاق عموما و لأجل ذلك منع الشرع كل ما يؤدي إلى حجب المال عن التداول كالربا و **الاحتكار لقوله تعالى :"كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْيَاءِ مِنْكُمْ" (سورة الحشر,ايه7).**

1.2.7 مفهوم كفاءة الاستثمار (Investment Efficiency):

تُعدّ كفاءة الاستثمار في استخدام الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية ذات العائد المرتفع من أهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لما لذلك من دور في زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة. **(مرفت روفائيل 2019، ص612)**

والكفاءة في المصارف الإسلامية «تتمثل كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية في قدرتها على توجيه الأموال نحو صيغ استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحقيق الربحية مع إدارة المخاطر، وذلك من خلال تطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بما يحقق العدالة بين أصحاب الأموال والبنك.»**(عبد الحميد إبراهيم,2016، ص45)**

1.2.8 محددات كفاءة الاستثمار:

اشارت الأدبيات المحاسبية **(حسين ،2019، قنديل ،2018، مليجي ،2017، الصايغ وعبد المجيد ،2014)** إلى وجود بعض للعوامل التي تحد من الوصول للمستوى الأمثل للاستثمار هي:

أولا : الاختيار العكسي (Adverse Selection):هو تصرف يتسم بعدم الرشد وينتج عنه سوء اختيار ويودي إلى عدم الكفاءة في استثمار الموارد المتاحة، ويُمكن المديرين المتطلعين على المعلومات المناسبة من تحقيق منافع أكبر مقارنة بالأطراف من خارج الشركة عن طريق اختيار استثمارات غير كفوة أو فقدان فرص استثمارية جيدة، فقد يستخدم المدراء عوائد بيع الأسهم في الإفراط بالاستثمار في مشروعات استثمارية محفوفة بالمخاطر. ولكن إذا توقع المستثمرون أن سعر الأسهم مبالغ فيه فإن ذلك قد يدفعهم لعدم شراء تلك الأسهم، وبالتالي تقييد حرية الإدارة في الاستثمار، وحدوث ظاهرة النقص في الاستثمار.

ثانياً: مشكلة الخطر (الانهيار) الأخلاقي (Moral Hazard):

تنشأ بسبب تعارض المصالح بين المساهمين وإدارة الشركة وعدم وجود رقابة فعالة وملائمة على الإدارة للتأكد من أنها سعى إلى تحقيق المصلحة العامة؛ فنتيجة لجهل المساهمين لبعض المعلومات عن الشركة فيمكن أن يتجه المديرون لزيادة الاستثمارات إذا توافر لدى الشركة موارد يمكن استثمارها، فقد توجه الإدارة الاستثمار في مشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة، وبالتالي الاستثمار في مشروعات استثمارية عالية المخاطر (الافراط في الاستثمار) أما إذا أدرك المستثمرون مشكلة الانهيار الاخلاقي(عدم الأمانة) وتأثيره السلبي على استمرارية الشركة فإن ذلك قد يدفعهم إلى تخفيض رأس المال المقدم للشركة مما يؤدي إلى نقص الاستثمارات فكلتا المشكلتين تؤديان إلى انحراف سياسة الاستثمار بالشركة عن الاستثمار الكفو في صورة الإفراط في الاستثمار أو قص الاستثمار.

1.3.1 مفهوم التنمية الإقتصادية (Economic Development):

«التنمية الاقتصادية هي التحوّل الهيكلي في الاقتصاد بما يرفع مستوى المعيشة» **(عبد العزيز السيد، 2014، صفحة18)**.

ويقصد بها تلك العملية المخططة التي تهدف إلى إحداث تحولات جذرية في بنية الاقتصاد والمجتمع، وذلك من خلال الارتقاء بمستويات الإنتاج والكفاءة، وتحسين أوضاع الأفراد المعيشية والاجتماعية.

والتنمية في هذا السياق لا تُختزل في مجرد تضاعف الناتج المحلي أو زيادة الدخل القومي، بل تتعدى ذلك لتشمل تحسين توزيع الثروة، وتطوير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان، وتعزيز فرص العمل بما يضمن حياة كريمة للمواطن.

وقد جاءت تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية، حيث يرى بعض الباحثين أنها "مسار طويل المدى يهدف إلى رفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل متواصل، مع إحداث تغيرات إيجابية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية"، بينما تعتبرها بعض المنظمات الدولية "جهدًا واعيًا يستند إلى التخطيط السليم من أجل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، بما يؤدي إلى رفع رفاهية المجتمع واستدامة تقدمه".

وعليه، فإن التنمية الاقتصادية تمثل تلاقي جانبين متكاملين: جانب كمي يتمثل في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج، وجانب نوعي يركز على تحسين نوعية الحياة وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يجعلها الإطار الأشمل لقياس مدى تقدم الدول وازدهارها.

1.3.2 أهمية التنمية الإقتصادية (The importance of development):

تبثق أهمية التنمية من خلال الدور الذي تحدثه باعتبارها سياسة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحسين مقومات الحياة، وتوفير أسباب الرفاه والحياة الكريمة في المجتمع الإنساني، وبما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد من خلال توثيقها للعلاقات الاجتماعية والسياسية، وبما يكفل زيادة الارتباط بين الجهد والإنتاجية، ويجمع

بين القيم والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تكافح المجتمعات من أجلها، من توفير لمقومات الحياة، وتقدير للذات والحرية، وضمان حق الفرد في المشاركة، وشعوره بالأمان والاستقرار فعندما يساهم التقدم الاقتصادي في تحقيق تقدير الذات للدولة ومواطنيها، وعندما بسمح التقدم بحرية الاختيار أمام الأفراد، فعندئذ تتحقق التنمية المنشودة، لأن الإنسان هو محور عملية التنمية والمقياس الحقيقي لنجاحها **(هشام مصطفى الجمل, مصدر سبق ذكره,ص24)**.

تحليل الاحصائي البيانات

يتكون مجتمع البحث من مصرف الإسلامي فرع السراج، وقد بلغت عينة البحث عدد (25) موظف تم توزيع عدد (25) استبيانه على أفراد عينة البحث، تم استرداد (22) استبيانه، مع وجود (3) فاقد.

جدول رقم (2): يوضح توزيع الاستبيانات و الردود و الفاقد والقابل و التحليل

القياس	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الغير صالحة للتحليل	الاستبيانات الصالحة للتحليل
التكرار	25	3	22	0	22
النسبة	%100	%12	%88	%0	%100

4. تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

اولاً: تحليل البيانات الشخصية:

سيتم في هذا الجزء عرض وتحليل المعلومات الديموغرافية لأفراد عينة البحث وذلك كالتالي:

1. الجنس:

جدول رقم (3): يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	16	%73
انثى	6	%27
المجموع	22	%100

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ ان أكبر نسبة الذكور (73%) والاناث(27%) حيث يعكس تفاوتا في التوزيع بين الجنسين.

2. سنوات الخبرة:

جدول رقم (4): يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب سنوت الخبرة

ت	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
1	اقل من 5 سنوات	16	%72
2	من 5 الى 10 سنوات	3	%14
3	من 10 الى 15سنة	0	%0
4	من 15 فأكث	3	%14
المجموع		22	%100

من خلال جدول رقم (4) يلاحظ ان اكبر نسبة اقل من 5 سنوات (72%) , من 5 الى اقل من 10 سنوات (14%)، من 10 الى اقل من 15 سنة (0%)، من 15 فما فوق (14%) حيث بعكس تفاوتا في التوزيع بين سنوات الخبرة.

3. التخصص العلمي :

جدول رقم (5) يوضح التخصص العلمي للموظفين

ت	التخصص	التكرار	النسبة
1	مصارف واستثمار	3	%13
2	محاسبة	5	%23
3	ادارة الاعمال	9	%41
4	اقتصاد	1	%5
5	اخر	4	%18
المجموع		22	%100

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ ان نسبة إدارة أعمال (41%), محاسبة (23%) ، ومصارف واستثمار (13%) واقتصاد (5%) وتخصص آخر (18%) حيث بعكس تفاوتا في التوزيع بين المخصصات.

4. المؤهل العلمي:

جدول رقم (6): يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المؤهل التعليمي

ت	المؤهل	التكرار	النسبة
1	دبلوم عالي	3	%13
2	بكالوريوس	17	%77
3	ماجستير	1	%5
4	دكتوراه	1	%5
المجموع		22	%100

الشكل رقم (2) ومن خلال الجدول رقم (6) يلاحظ ان اكبر نسبة بكالوريوس (77%) , دبلوم العالي (13%)، ماجستير (5%)، والدكتوراه (5%) حيث يعكس تفاوتا في التوزيع بين المؤهلات.

5. الدرجة الوظيفية:

جدول رقم (7): يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الدرجة الوظيفية

ت	المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
1	مدير فرع	1	%5
2	نائب مدير	1	%5
3	رئيس قسم	7	%31
4	موظف	13	%59
5	اخر	0	%0
المجموع		22	%100

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ ان اكبر نسبة للموظفين (59%)، رئيس القسم (31%) ، مدير الإدارة (5%)، ونائب مدير الإدارة (5%) ، آخر (0%) حيث يعكس تفاوتا في التوزيع بين الوظيفة.

الجدول رقم(8): يوضح تحليل الاسئلة المتعلقة بالاستبيان

ت	العبارة	3		2		1		المتوسط الحسابي
		موافق		محايد		غير موافق		
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
1	لمصرف الإسلامي يتعامل في جميع معاملاته بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية	10	45.45%	3	13.64%	9	40.91 %	2.045
2	الاستثمارات تزيد من أرباح المصرف باستمرار	12	54.55%	7	31.82%	3	13.64 %	2.409
3	النشاط الاستثماري للمصرف يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	11	50.00%	9	27.27%	5	22.73 %	2.273
4	هناك علاقة بين الاستثمار بالصيغ الإسلامية و التنمية الإقتصادية	11	50,00%	7	31.82%	4	18.81 %	2.318
5	المصرف ينوع استثماراته لتقليل المخاطر المالية	11	50.00%	5	22.73%	6	27.27 %	2.227
6	استثمارات المصرف توفر العوائد المالية المرجوة للعملاء	5	22.73%	9	40.91%	8	36.36 %	1.864
7	الاستثمارات تقلل البطالة	10	45.45%	5	22.73%	7	31.82 %	2.136
8	توجد آليات واضحة لتقييم كفاءة الاستثمار داخل المصرف	12	54.55%	6	27.27%	4	18.18 %	2.364
9	العملاء والمجتمع يشعرون بالثقة في معاملات	13	59.09%	5	22.73%	4	18.18	2.409

	المصرف الإسلامي		%				%	
10	المصرف يوازن بين الربحية والمصلحة العامة	9	40.91%	7	31.82%	6	27.27 %	2.136
11	المصرف الإسلامي يدعم التطور التكنولوجي والابتكار	11	50.00%	9	40.91%	2	9.09%	2.409
12	يوجد زيادة في إقبال الزبائن على المصارف الإسلامية	13	59.09%	6	27.27%	3	13.64 %	2.455
13	المصرف الإسلامي يراعي الجانب الاجتماعي في تمويلاته	10	45.45%	7	31.82%	5	22.73 %	2.227
14	المصرف الإسلامي يساعد في الحد من التضخم	9	40.91%	6	27.27%	7	31.82 %	2.091
15	الإستثمار الفعال يضاعف ارباح المصرف	12	54.55%	4	18.18%	6	27.27 %	2.273
16	كفاءة الإستثمار تزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	13	59.09%	6	27.275	3	13.64 %	2.455
17	يسهم المصرف الإسلامي في زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل	10	45.45%	3	13.64%	9	40.91 %	2.045
18	تطوير الصيغ الإسلامية يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي	13	59.09%	6	27.27%	3	13.64 %	2.455
19	كفاءة الاستثمار في المصرف الإسلامي تعزز التنافسية بينه وبين المصرف التجاري	15	68.18%	5	22.73%	2	9.09%	2.591
20	اساليب الاستثمار في المصرف الإسلامي تحقق توازنًا بين العائد والتنمية	12	54.55%	3	13.64%	7	31.82 %	2.227
المتوسط العام		**222**	**%50.45**	**115**	**%26.14**	**103**	**23.41 %**	**2.270**

المصدر: مخرجات برنامج Excel

ثالثًا: تحليل الفرضية في ضوء نتائج الاستبيان

بعد تحليل أسئلة الاستبيان بالاعتماد على المتوسط الحسابي ونسب التكرار، تبيّن وجود اتجاه عام لدى أفراد العينة نحو تأييد العلاقة بين كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.270) ونسبة الموافق (50.45%) مقابل (26.14%) محايد و(23.41%) غير موافق. وبناءً على ذلك, تم قبول الفرضية الاولى مع ملاحظة وجود عدد لا بأس به من الاستجابات المحايدة وغير الموافقة استنادًا إلى نتائج التحليل الوصفي.

النتائج

1. أثبتت البيانات وجود علاقة إيجابية بين كفاءة ا ر في المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية، مما يوضح أثر تحسين الكفاءة على النمو الاقتصادي.

2. تبيّن أن دقّة تقييم المشروعات قبل تمويلها تسهم في نجاح الاستثمار وتقليل حالات التعثر.

3. أوضحت النتائج أن تنويع الصيغ الاستثمارية الإسلامية يساعد في رفع مستوى الكفاءة وتقليل المخاطر.

4. أظهرت الاستبيانات أن المصارف الإسلامية تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعزز النشاط الاقتصادي ويوفر فرص عمل.

التوصيات

1. العمل على رفع كفاءة الإدارة الاستثمارية في المصارف الإسلامية من خلال التدريب والتطوير المستمر.

2. تطوير آليات تقييم المشروعات لضمان اختيار مشاريع ذات جدوى اقتصادية عالية.

3. تعزيز تنويع الصيغ الاستثمارية وتطوير منتجات جديدة لتقليل المخاطر وزيادة العوائد.

4. التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة.

المراجع والمصادر

اولا :الكتب

1. العساف، خالد، فقه المعاملات المالية، 2011.

2. الغرياني، الصادق عبد الرحمن، أحكام المعاملاـ المالية في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، 2002.

3. القره داغي، علي، الفقه الاقتصادي الإسلامي، 2008.

4. القري، علي، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2010.

5. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، 2002.

6. أشرف الغندور، قياس كفاءة الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإسكندرية، 2018.

7. بلحاج، فريد، المالية الإسلامية، 2013.

8. بعلبكي، أحمد، قضايا ومعوقات التنمية، 2007.

9. تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019.

10. تودارو، مايكل، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، 2009.

11. تودارو، مايكل وسميث، ستيفن، التنمية الاقتصادية، 2015.